جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ملخص دروس في مقياس

إقتصـــاد سياســـي

موجهة لطلبـــة السنة الاولى حقوق
جذع مشترك

إعداد الاستاذة

د/ نايـل صونيـــة

السنة الجامعية 2024 / 2025

تم إعداد هذا الملخص بالاستناد إلـى

محاضرات: د/ لبعل فطيمة

المحور الأول : مدخل للاقتصاد السياسي

أولا : مفهوم الاقتصاد و الاقتصاد السياسي

يقصد بالاقتصاد في اللغة العربية القصد في الشئ خلاف الاسراف، و هو ما بين الاسراف و التقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر و يقال فلان مقتصد في النفقة وقد اقتصد اقتصد فلان في امره أي استقامة اعتدل و توسط.

أما الاصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في اللغة الاجنبية فيعود للكلمات الإغريقية **OIKES- POLITIKOS – NOMOS**، التي تعني على التوالي منزل، اجتماعي، وقانون، ومصطلح الاقتصاد يأتينا من **أرسطو طاليس** الذي قصد باستعماله "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية".

ولم تدخل كلمتي الاقتصاد والسياسي **للاستعمال معا، كمفهوم موحد هو "الاقتصاد السياسي"**، الا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد **انطوان دي مونكرتان** قاصدا بالسياسي أن الأمر يتعلق بقوانين الدولة و المجتمع ككل، و ليس العائلة وحدها.

و قد انتشر استعمال هذا المصطلح منذ ذلك الوقت و ظل يتطور واصبح يعرف بعلم الاقتصاد **"ECONOMIES"**، و قد اختلفت تعاريف علم الاقتصاد الذي يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ الانسان محورا لها، و ذلك لاختلاف الأفراد في **أهدافهم و مقاصدهم و انتماءاتهم الثقافية و البيئية و كذا الدينية**، الاّ انها كلها تدور حول أنّ: **علم الاقتصاد** "هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات، وهي العلاقات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع"

فنجد مثلا **آدم سميث** أبو الاقتصاد يعرفه بانه "علم الذي يدرس كيفية الحصول على الثروة ".

الاقتصادي الأمريكي **بول ساملون** : " العلم الذي يهتم بدراسة كيفية اختيار الأفراد أو المجتمع استخدام الموارد المنتجة في انتاج مختلف البضائع عبر الزمن، ومن ثم توزيعها على الاستهلاك الحالي و المقبل بين مختلف الافراد والجماعات في المجتمع."

و بشكل عام يمكن تعريف علم الاقتصاد بانه " **العلم الذي يدرس العلاقة بين موارد المجتمع النادرة و حاجاته اللامتناهية** ".

إلا أن ذلك الإصطلاح الجديد "علم الإقتصاد" بما يتضمن من مفهوم جديد يحاول عزل وتجريد العلاقات الإقتصادية عن سياقها التاريخي وحراكها السياسي من أجل الوصول إلى تعميمات موحدة قوبل بالعديد من الإنتقادات انتهت بالرجوع للمصطلح الكلاسيكي وهو،علم "الإقتصاد السياسي".

والذي يقوم على وصف وتفسير سمات المراحل المتتالية للحركة الإقتصادية في سياق تطوره التاريخي لفهم واقعه المعاصر والتنبؤ بمستقبله.

وبهذا يعرف **الاقتصاد السياسي** بأنه: "**العلم الذي يقوم على دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية واجتماعية لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي والاجتماعي والسياسي** ".

وعلى الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات، إلا أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة التي ترتبط بسياق تاريخي خاص والتي تحدد جوهر ومحتوى السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية.

ثانيا: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى

النشاط الاقتصادي لا يكون مستقلا تماما عن الجوانب الاجتماعية الأخرى، فالاقتصادي يجمع بين التجريد النظري الذي تقوم عليه الدراسة الاقتصادية كأداة فكرية و بين المعرفة بالسلوكات الانسانية الأخرى، وهذا ما يستدعينا البحث في حقيقة علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى في ما يلي :

1- علم الاقتصاد السياسي و علم الفلسفة: الاقتصاد السياسي هو علم فلسفي لأن مناهج التحليل التي يعتمدها تخضع لقواعد المنطق و الاستنباط و الاستقراء كما اشرنا سابقا و كلها مناهج فلسفية يعتمدها الاقتصاديون لأن الخيارات الاقتصادية على الرغم من كونها مادية في غالبيتها فانها تعتمد ايضا على عوامل فكرية و نفسية.

2- علم الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع: لقد بين شومبيتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع فقال: "ان التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر و ما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد الى التصرف على الشكل الذي اختارونه. فالاقتصاد يتولى دراسة الناس كجماعات و لهذا يهتم عالم الاقتصاد بمعرفة انماط التجمعات البشرية (مهن،طبقات،امم) لأن الظواهر الاقتصادية تنشا و تتطور في اوساط محددة.

3- علم الاقتصاد السياسي و علم الديموغرافيا: الديموغرافيا هي فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان حالتها و حركتها عبر الزمن،و انطلاقا من التعاريف السابقة لعلم الاقتصاد السياسي راينا

ان الانسان هو العامل الأساسي في النشاط الاقتصادي، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي اذ هي تحدد له شروطه الأساسية.

اليد العاملة كما و كيفا و كذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.كذلك فان العوامل الاقتصادية تؤثر هي الأخرى على كيفية التوزيع الجغرافي للسكان كميا و كيفيا سواءا بالنسبة للكثافة السكانية او على أشكال التجمعات البشرية، وهي تؤثر كذلك على معدلات الانجاب و تحديد الشروط المادية للحياة بالنسبة للمواليد والوفيات ومتوسط العمر.

4- علم الاقتصاد السياسي و علم الجغرافيـا: إن النقطة التي يلتقي عندها الاقتصاد السياسي بالجغرافيا هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي حيث يزودنا علم الجغرافيا بالمعلومات المتعلقة بالشروط الطبيعية (مصادر الطاقة،مصادر المواد الأولية) و البشرية (التجمعات السكانية مصدر اليد العاملة) للنشاط الاقتصادي، ويمكن للجغرافي أن يهتم بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى "بالجغرافيا الاقتصادية" ولكن يبقى في مستوى وصف الأحجام و الواقع ولا يهتم بدراسة أسرار التطور الاقتصادي.

5- علم الاقتصاد السياسي و علم التاريخ: تقدم البحوث التاريخية خدمات هامة للاقتصادي لأنها تساعده على معرفة الوقائع و الفعاليات الاقتصادية، فلا يمكن للاقتصادي أن يستغنى عن التاريخ الذي يعينه في فهم التطور و تعاقب الأنظمة الاقتصادية المختلفة و بالتالي تساعده في فهم الحاضر. فبالعودة الى التاريخ يمكننا معرفة عوامل ولادة و نمو و تطور و فناء الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة، يمكننا ربط تطور الأفكار الاقتصادية مع تطور الوقائع.

6- علاقة علم الاقتصاد السياسي بعلم النفس: يهتم علم النفس بالدوافع التي تحدد سلوك الأشخاص وتدفعهم الى تصرف معين، و هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس، فالاقتصاديون الكلاسيك يعتمدون على التحليل النفسي بشكل أساسي في فهم التصرفات الاقتصادية و فهم سلوك الأفراد لأنهم يعتقدون أن المنفعة الشخصية هي الدافع و المحرك الأساسي لسلوك الفرد، و تعد عملية التسويق التي تقوم على التحليل النفسي لتوجيه المستهلكين من خلال الدعاية و الاشهار و غيرها أكبر دليل.

7- علم الاقتصاد السياسي و علم القانون: القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المختلفة بين الافراد و السلطة العامة و اجهزة الدولة و الدول الاجنبية ، لذلك من غير المعقول التعرض الى الأنشطة الاقتصادية أي نوع كان بدون تحديد الاطار القانوني لها، من جانب أخر نجد أن التطورات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على القوانين بحيث تدفعها لتغيير لتتناسب معها.

8- علم لاقتصاد السياسي و علم السياسة: تبحث العلوم السياسية في طبيعة السلطات العامة و وظائفها و العلاقات بينها و طرق الحكم المختلفة، و رغم هذا الاختلاف الظاهر بين الموضوعات

التي تدرسها هذه العلوم و الموضوعات التي يدرسها الاقتصاد، الا أن الواقع و التاريخ يوضحان لنا مدى ارتباط السياسة بالاقتصاد، لأن كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة بل أن القرار السياسي ليس الا تركيزا لمصالح اقتصادية معينة، فقرار الحرب و السلم لهما حساباتهما الاقتصادية واقامة علاقة خارجية مع دولة أجنبية لها حساباتها الاقتصادية أيضا، ومن الضرورة بمكان ذكر دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد فمع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسية، فقد أصبح يهتم بالمشكلات السياسية و الاجتماعية، و خاصة مشكلات العدالة الاجتماعية و الرفاهية القومية، و أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية، ليصبح تعبير الاقتصاد السياسي مبررا.

ث ثالثا : موضوع الاقتصاد السياسي ي

1- العملية الانتاجية : يقول احمد دويدار أن **موضوع الاقتصاد السياسي هو** المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة **للنشاط** الاقتصادي للانسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بالانتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد، وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الانسان بالطبيعة وعلاقة الانسان بالانسان.

العلاقة الأولى يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية" العملية الانتاجية "للانسان كان و لا يزال يجد نفسه فيها دائما بمواجهة الطبيعة لاشباع حاجياته فيقوم باخضاعها لسيطرته و جعلها أقل بدائية، و في نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لعملية الانتاج" **وسائل الانتاج**".

و في العلاقة الثانية نجد العملية الانتاجية كعملية اجتماعية يقوم الانسان فيها بتقسيم العمل لاجل مواجهة الطبيعة و اشباع لحاجياته.

2- المشكلة الاقتصادية: بما أن الاقتصاد السياسي هو علم يدرس كما رأينا سلوك الانساني في علاقته الاجتماعية لذلك فانه يجب أن ننظر كيف تظهر المشكلة الاقتصادية في نشاط الانسان الاجتماعي، **فنقول أن هنالك مشكلة اقتصادية بالمعنى العام اذا:** " استخدمت **وسائل نادرة نسبيا** في تحقيق **أهداف (الحاجات) متعددة** من بين الأهداف الممكن تحقيقها"، وعلى ذلك توجد أو تظهر المشكلة الاقتصادية اذا قامت الندرة في الوسائل مما يقتضي اختيار الأهداف واجبة تحقيق، أي الاختيار والمفاضلة بين الحاجات الواجبة الاشباع، حسب أهميتها، و ألأولوية في اشباعها.

هذا ما يجرنا الى موضوع **الحاجات** (الأهداف) والموارد (**الوسائل نادرة نسبيا**) وهي **عناصر المشكلة الاقتصادية.**

أ- الحاجات: تعددت تعريفات الحاجات وفق كل تخصص و ميدان علمي، و لكن مهما اختلفت تدور حول معنى عام مفاده: "أن الحاجة هي كل ما يحتاجه الفرد من أجل الحفاظ على حياته، و اشباع رغباته المتنوعة و توفير ما هو مفيد لتطوره و نموه". وقد كانت مسألة **الحاجات الإنسانية** محور اهتمامات الفكر الاقتصادي في حركته الدائبة، وهكذا صارت الحاجات جوهر علم الاقتصاد ومحور المشكلة الاقتصادية فيه.

أ-1- تعدد الحاجات الانسانية: الحاجات الإنسانية متعددة بعضها مادى وبعضها غير مادى، بعضها جسدى وبعضها نفسي، وهى تتزايد وتتشعب دون توقف لأن طموحات الإنسان ليس لها حد، فالإنسان يكتشف دائما أهدافاً جديدة ووسائل جديدة، كما أن حياة نظرائه تعطيه دوافع متجددة للانتقال من نمط حياة إلى نمط آخر.

أ-2- تمييز الحاجات الاقتصادية عن الحاجات الانسانية الأخرى: الحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية، حيث:

- **تختلف الحاجة عن الحاجة الطبيعية:** التي تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد.
- **وتختلف عن الحاجة الاجتماعية:** التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري والأوساط التي ينتمي إليها الفرد.
- وايضا **تختلف عن الحاجة بمعناها الأخلاقي:** التي تعتمد على معيار النافع والضار وعن بعض القيم الأخلاقية أو الدينية.

حقيقةً، إن الحاجات التي يشعر بها الإنسان تحكمها عوامل طبيعية ونفسية وأخلاقية، ولكنها تعتمد قبل كل شيء على المتطلبات الخاصة لصاحب الحاجة، فلا يوجد – كما زعم بعض الكتاب – حاجات حقيقية وحاجات خيالية.

أ-3- تقسيم الحاجات الاقتصادية: تقسم الحاجات الاقتصادية ما يلي:

- **الحاجة الضرورية والكمالية:** الأولى هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام، أما الحاجة الكمالية، فهى تلك التي تزيد من متعة الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.
- **الحاجة الفردية و الجماعية:** الأولى هى ما تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة، كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج، أما الحاجة الجماعية، فهى التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها، ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام، وتسمى بالحاجات العامة.

– **الحاجة المستقبلية و الحاضرة** : المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة، أما الحاجة الحالية أو الحاضرة فهى تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم، ومثال ذلك: استهلاك المزارع ما ينتجه من محصول قبل تلفه، أو تلقي العلاج في قسم الطوارئ قبل تدهور صحته.

علماً بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد أبعد.

أ–4– خصائص الحاجات الاقتصادية: تتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بتقسيماتها المتعددة السابق ذكرها بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

– **قابلية الحاجة للإشباع:** إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد **بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.**

– **لا نهائية الحاجات:** حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي. من أهم دوافع الرقى والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقى الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قنوعا بما لديه ما دام قادراً على إشباع حاجاته البسيطة.

– **نسبية الحاجات:** الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاس لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدين، أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد

ب– الموارد: وهو العنصر الثاني من عناصر المشكلة الاقتصادية، و**الموارد هي:** كل ما يصلح لاشباع الحاجات الانسانية، إلا أن علم الاقتصاد لا يهتم بجميع أنواع الموارد بل يعتم فقط بالموارد النادرة نسبيا، فمثلا على الرغم من أهمية الهواء القصوى لحياة الانسان الى أنّ الاقتصاد لا يهتم به و يعتبره مورد حر، غير نادر.

والإنسان يعيش في عالم ندرة، حيث أنّ الموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعاً جغرافيا سيئاً حيث تتوافر في أماكن معينة ولا

تتوفر أو يقل ويشح توافرها في أماكن أخرى، بل حتى لو كانت الموارد التي يتمتع بها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصوراً بعامل الوقت، وهو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة.

وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب طبيعية كندرة، المعادن النفيسة، أو إلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات أو صيد الأسماك، أو إلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند.

ولما كان من الصعب على الإنسان أن يحصل على كل شيء يحتاجه مرة واحدة، وعمل كل شيء نافع له في وقت واحد، كان عليه أن يختار، فيضحي للوصول إلى هدف معين بغاية من الغايات، حيث لا تكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه، وكل اختيار يتضمن في نفس الوقت تضحية أو تكلفة الفرصة فعندما تشترى قميصاً فإنك تتنازل عن الإشباع الذي كان من الممكن أن يحققه لك شراء سلعة أخرى بالموردأي الثمن الذي اشتريت به القميص.

تكلفة الفرصة بتعبير مادى هي التضحية التي يتحملها الشخص حين يختار بين عدد من الأفعال الممكنة، فعندما يقوم الشخص بنشاط معين (إنتاج سلعة معينة مثلاً) فإن التكلفة التي يتحملها تتمثل في الفرص التي لم يحصّلها، أي قيمة السلعة والخدمات التي لم يتمكن من (توفيرها) إنتاجه لأن الموارد المستخدمة لم تعد متاحة لاستخدام آخر.

فندرة الوسائل، والاختيار بين الغايات، والتكلفة هي الأفكار الرئيسية التي تسمح بفهم جوهر النشاط الاقتصادي، أو المشكلة الاقتصادية حيث إن حياتنا الاقتصادية تتكون من مجموعة من القرارات المتشابهة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الوسائل والحاجات. وانطلاقاً من هذه الوجهة من وجهات النظر نستخدم دخلنا، وندير صفقاتنا، وننظم انتاجنا، ونوزع وقتنا بين العمل والفراغ وبين اليقظة والنوم.

فمقاومة الندرة هي جوهر النشاط الاقتصادى، ومن أساسيات المشكلة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بشخص معين يعيش منعزلاً في الصحراء أو كان يتعلق بشخص يعيش في جماعة يتخصص كل عضو من أعضائها في عمل معين ويركز جهوده في نشاط واحد لمصلحة الآخرين بحيث توزع الموارد الإجمالية على الجميع عن طريق التبادل.

وتتم مقاومة الندرة بالعمليات الإنتاجية، فالأفراد حين يشعرون بالحاجات يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم بممارسة عمليات إنتاجية ومبادلات موضوعها سلع وخدمات تخصص في النهاية للاستهلاك.

رابعا: مناهج علم الاقتصاد السياسي

تدل كلمة منهج أو طريقة " méthode " في اللغة على الوجهة العلمية أو على السبيل الموصل الى الحقيقة أو الطريق الذي يتخذه العلم للوصول الى الحقيقة، و أهم هذه الطرق والمناهج هي:

1- المنهج أو الطريقة الاستنتاجية أو المجردة الاستنباطية: تسير هذه الطريقة من العام الى الخاص، وترجع في سيرها الى تحكيم العقل لأنها تشك في وضوح المبادئ العامة فلا تعتقد صحتها، ولذلك تفحصها فحصا دقيقا و تستنتج منها بالتفكير و المنطق القواعد التي تريد الوصول اليها لجعلها أساسا ثابتا للعمل بها في الأمور الاقتصادية.

لقد كانت هذه الطريقة التي سار عليها في بادئ الأمر رجال الاقتصاد أمثال ريكاردو مالتس، وستيورات ميل، لأنهم استرشدوا بها في وضع نظريتهم المشهورة، وكذلك استعان انصار المذهب العلمي بهذه الطريقة في بحوثهم فاستنتجوا بواسطتها جملة من المبادئ ذات أهمية منها:

- الانسان يسعى دائما للحصول على أفضل أغراضه بأقل مجهود.
- قانون تناقص الفوائد (الغلة).
- قانون زيادة تعداد السكان.

2- المنهج أو الطريقة الاستقرائية: تسير بعكس الطريقة الاستنتاجية أي أنها تسير من الخاص الى العام وتستعين في ذلك بدقة الملاحظة قبل الاعتماد على التفكير فنلاحظ الحوادث الخاصة ونحصرها لتصل بنا الى وضع مبادئ اقتصادية عامة، وتسمى بالطريقة الحقيقية، وهي ملاحظة أشياء معينة للاستدلال بها على أمور عامة والطريقة الاستقرائية في الاقتصاد السياسي هي عبارة عن الملاحظة الدقيقة لجميع الأمور للظواهر الاقتصادية و الاجتماعية الماضية و الحاضرة كما يشرحها لنا التاريخ و الاحصاء، وغيرها من المعلومات الخاصة المتوفرة و ذلك لوضع القواعد الاقتصادية العامة الثابتة، وعند التركيز على الحوادث التاريخية تدعى الطريقة الاستقرائية التاريخية.

و خلاصة القول أن كلا الطرقتين يستفيد منهما الاقتصاد السياسي، و يقول شارل جيد لا يوجد الا طريقة اقتصادية واحدة ذات ثلاث درجات هي :

- ملاحظة الحوادث الاقتصادية و الاجتماعية دون التمسك بفكرة جازمة معينة.
- افتراض تفسير عام يوصل الى معرفة الأسباب و النتائج.
- التحقق من صحة تطبيق هذا الافتراض بواسطة التجربة والملاحظة للوصول الى معرفة ما اذا كان هذا الافتراض موافقا للواقع أو غير موافق له.

المحور الثاني : تطور الفكر الاقتصادي

أولا : الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

نقصد بالعصور القديمة الاغريق والإمبراطورية الأثينية _ وبعد ذلك في عصر روما و اليونان حيث كانت الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيس وكانت الأسرة هي وحدة الإنتاج وكان الرقيق هم قوة العمل، وكانت الحياة الفكرية والسياسية والثقافية و وكذلك نسبة جوهرية من المعيشة والإقامة تتركز في المدن كإسبرطة و أثينا وبصفة خاصة روما وهي المدن التي يكتب التاريخ عنها لكن هذه المدن لم تكن بشكل الذي نعرفه اليوم وفيما يلي أهم الملامح الاقتصادية لها أنّ:

النشاط الصناعي كان يقتصر على الحرفيين من الرقيق، أما استهلاك السلع فيقتصر على المواد الغذائية الأولية و الشراب أو بعض الملابس أو أشياء قليلة أخرى ضئيلة للغاية بالنسبة للجميع، فيما عدا الأقلية الحاكمة التي تستحوذ ايضا على القدر الأكبر من استهلاك الخدمات الذي تحصل عيه من الرقيق، المسائل الاقتصادية لهذا العصر توجد أساسا في كتابات كل من ارسطو و افلاطون.

1- أفكار أفلاطون: عاش افلاطون خلال الفترة 347-427 ق.م وهو يندرج ضمن الفلاسفة لكن الدراسة المتأنية لكتابه "**الجمهورية** "نجد فيها بعض الأفكار الاقتصادية ففي هذا الكتاب لا يصف أفلاطون مجتمعا قائما بذاته انما يحاول أن يرسم صورة لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الأمثل و من أهم أفكاره الاقتصادية :

- تقسيم العمل بين فئات المجتمع المثالية لزيادة الانتاج.
- تحريم الملكية الخاصة على طبقة الحكام و المحاربين لابعادهم عن مغريات المادة.
- للنقود قيمة ذاتية تستخلصها من المعدن المصنوعة منه، و قد كان أو من طرح فكرة النقود الصورية لكي لا تختلط القيم الذاتية للنقود مع قيمتها الاستعمالية (وسيط لتبادل).

2- أفكار ارسطو: تتجلى افكار ارسطو الاقتصادية في كتابه القيّم " **السياسات** " ويقف وقفات تحليلية امام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية لذلك يعتبر من الأوائل الذين وضعوا بذور ما نسميه بالنظرية الاقتصادية، من **أهم اراءه الاقتصادية** نجد:

- اقراره بالحق في الملكية الفردية للجميع.
- **مناقشته لموضوع النقود و وضائفها** ونشأتها و الاساس الذي تستمد منه قبولها بين الناس **بالاسلوب نفسه الذي يسير عليه الاقتصاديون المعاصرون فقد ذكر أن النقود هي الوسيلة الطبيعية**

للتبادل (قيمة تبادلية) قيمة استعمالية **فضلا على انها وسيلة لاختزان القيم** (مخزن للقيمة) ومقياس للقيمة.

- وتطرق لموضوع الربا فانتقده اشد الانتقاد فيقول: "طالما أن النقد لا تلد النقود كما يقول و من هنا فان الربا هو اشد طرق المال مجافاة للطبيعة البشرية" و هو هنا يقترب من الاقتصاد الاسلامي واصوله الحديثة.

ثانيا : الاقتصاد في القرون الوسطى

1- **الفكر الاقتصادي في أوروبا:** في القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الاقطاعي و يسمى هكذا كل تكوين اجتماعي يرتكز على طريقة للانتاج فيها من يزرع الأرض، و قد كف أن يكون عبدا، خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية، على نحو لا يكون معه لا انتاج عمله و لا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة لأي سلعة، و خلال هذه الفترة التي تعد مظلمة بالنسبة للاوروبا والتي نشأت نتيجة انهيار روما فكان النشاط الاقتصادي الرئيسي هو الاقتصاد مغلق، و نتيجة لذلك اصبحت المبادلات التجارية محدودة و كذلك استعمال النقود، وتقتصر تقريبا على المقايضة، فكانت الكنيسة من تسيّر الحياة الاقتصادية، لذلك لا نجد خلال هذه الفترة بروز المفكرين اقتصاديون بل نجد رجال الدين من لهم بعض الآراء خاصة فيما يخص الفائدة.

2- **أفكار ابن خلدون:** عاش ولي الدين أبو عبد الرحمان بن محمد بن خلدون خلال القرن الرابع عشر (1332م /1406 م) (732هـ/808 هـ) و هو مفكر عربي اسلامي على الرغم انه يحسب على علم الاجتماع الى كتابه "المقدمة"، و ما يحتويه من العديد من الأفكار في الموضوعات الاقتصادية يجعله من أبرز المفكرين الاقتصادين الذين سبقوا عصرهم و سنلقي نظرة متواضعة على بعض ما جاء به فيما يخص العمل و القيمة لدقتها و موضوعيتها.

فيما يخص عنصر العمل: تلقى عنصر العمل اهتمام كبير عند ابن خلدون بحيث جعله المصدر الاساسي للثروة والمزيد منها فبقدر ما يبذل الفرد في المجتمع من جهد بقدر ما تكون ثروته، فالغنى والنمو كل ذلك رهين بالانتاج ولا انتاج بغير عمل، حيث **يقول ابن خلدون** ما يلي: "أعلم أنّ الكسب انما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد الى التحصيل فلا بد في الرزق من السعي والعمل ولو في تناوله وابتغائه من وجوهه"، و**"قال تعالى: فابتغو عند الله الرزق"**، والسعي اليه انما يكون لاقدار الله تعالى والهامه فالكل من عند الله فلا بد من الأعمال الانسانية في كل مكسوب ومثمول، لأنه ان كان عملا

بذاته مثل الصنائع فظاهر، وان كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيها من العمل الانساني كما نراه، والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع".

كذلك قد اشار الى التخصص وتقسيم العمل لكن سماها التعاون و توزيع الأعمال، و لم يقف هنا بل اشار الى اهم الأسس والظوابط التي يرتكز عليها عنصر العمل، مشيرا في ذلك الى ضرورة توفر الارادة والقصد والتخطيط والتفكير الرشيد، كون العمل يتطلب يدا وفكرا، وكان بذلك يتطلع الى العمل الماهر المدرب، مكدا على أهمية الاجادة والاتقان والمواصلة والاستمرارية، هذا كله مع التأكيد على أن **الضابط الاساسي للعمل هو التعاون وتوزيع الأعمال.**

أما فيما يخص القيمة: نجد أن ابن خلدون **يفرق بين الثمن والقيمة** بانهما مصطلحان مختلفا المضمون فيقول: "فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم، مزاحمة ومنافسة في الاستثار بها"، حيث يرى أن القيمة و ان ارتبطت بالثمن الاّ أنها من حيث حقيقتها متميزة عنه، فالثمن ظاهرة سوقية قد تعبّر عن القيمة و قد لا تعبر عنها حسبما تكون عليه السوق.

أما بالنسبة لمحددات القيمة فيرجعها للعمل والمنفعة، وقد وردت عبرات كثيرة له تدل على ذلك، منها بالنسبة للعمل: " ان هذه الأموال هي قيمة الأعمال الانسانية".

وفي المنفعة يقول "....تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها وتتملك بالأثمان اليسيرة، ان الكسب قيمة الأعمال و انها متفاوتة بحسب الحاجة اليها فاذا كانت الأعمال ضرورية في العمران عامة، كانت قيمتها أعلى".

ثالثا : الفكر الاقتصادي الأوربي المعاصر

1- المدرسة التجارية: عصر التجار الزمن الذي يسمى أحيانا الرأسمالية التجارية وأحيانا المركنتالية، والذي يعتقد أنه امتد ثلاثمائة عام وذلك بالتقريب منذ حوالي منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن، وينتهي بوضوح ببداية الثورة الصناعي، وصدور كتاب "ثورة الأمم" **لآدم سميث**، الذي جاء كرد فعل قويا للسياسات والممارسات الاقتصادية للعصر التجاري، وفي هذه القرون الثلاثة لم يكن لعلم الاقتصاد ناطق باسمه معترف، أمثال أرسطو أو سميث وماركس وكينز في الأعوام التالية حيث، إذ لم تكن التجارية نظاما فكريا في المقام الأول، انما كانت نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال الأعمال في تلك الأيام.

وقد عملت الملكة اليزابيث في بريطانيا بمبادئ واسس هذه المدرسة و كذا لويس الرابع عشر بفرنسا، وشارل الخامس باسبانيا وغيرهم، ولفهم هذه المدرسة لابد من ذكر أهم الظروف الاقتصادية وغيرها التي أدت لتطور نشأة هذا الفكر:

– انتشار الأسواق و صعود طبقة التجار.

– الاكتشافات الجغرافية: كانت أول الرحلات الاستكشافية إلى أمريكا والشرق الأقصى عام 1492 التى قام بها كولمبس، وتوالت بعدها الرحالات من الدول الأوروبية التي تسببت في تدفق منتجات جديدة وغير مألوفة إلى أوروبا من الشرق، والأكثر أهمية كان سيل الفضة والذهب المتدفق من مناجم العالم الجديد، الذي كان له اثار هامة على المواقف والسياسات الاقتصادية في ذلك الزمن أهمها:

– حدوث ارتفاع عام في الأسعار وظهور مبكر لـ/ **"نظرية كمية النقود"** التاريخية التى تقول أنّ: الأسعار تتغير في تناسب مباشر مع عرض النقود، إذا كان حجم التجارة ثابتا.

– التاثير على حجم التجارة انطلاقا من ثورة الأسعار (التضخم) فقد كانت محفزة ومشجعة للتجارة، فشراء أي اصل معمر لبيعه مستقبلا كان مربحا لتوقع ارتفاع سعره، والأمر المؤكد أيضا أن التدفق الكبير للذهب والفضة ساعد على تركيز اهتمام التجار والحكومات على هذين المعدنيين وعلى السياسات التي من شأنها تعزيز الكميات التي في حوزتهم منها أو الموضوعة تحت تصرفهم، وكان ذلك محور فكر التجاريين وسياستهم.

– نشوء الدولة الحديثة بتفكك الاقطاع وتحالف الملوك والبرجوازين لتصبح الدولة صاحبة السلطة، وهي عملية لم تكتمل تماما حتى توحيد إيطاليا في العام 1861 وتوحيد المانيا في ڤرساي بعد ذلك بعشرة أعوام، ومع صعود الدولة القومية ظهرت رابطة وثيقة وحميمية بين الدولة و مصلحة التجار.

ونستطيع أن نقول أنّ اهم أفكار التجاريين أو بالأحرى سياساتهم تتجلى فيما يلي:

– ثروة الأمم متعلقة بما تمتلكه من معدن ثمين.

– اعتبار التجارة الخارجية النشاط الاقتصادي المنتج الأول والرئسي للحصول على الثروة، أما القطاع الصناعي فهو لخدمة التجارة، أما الزراعة فتشكل قطاع هامشي مع التجارة الداخلية.

– موقف التجار السلبي تجاه المنافسة، لأنهم لم يكونوا يرحبون بها، فقد كانت هناك اتفاق على الاحتكار أو على التحكم الاحتكاري في الأسعار والمنتجات، حيث يرون أن المنافسة تدفع الأسعار للانخفاض.

– بسبب نفوذ التجار في الدولة كان هناك إتجاه قوي بدور الدولة وبتدخلها في الاقتصاد.

– وضع قيود على الاستيراد فهم يقولون أنّ: بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراءها، لأن البيع يحقق مزية مؤكدة والشراء يجلب ضررا لا يمكن اجتنابه.

2- المدرسة الطبيعية: نشأ الفكر الطبيعي أو كما يسمى ايضا الفكر الفيزوقراطـــي بفرنسا حيث كانت الزراعة لها مكانتها على الرغم من العمل بالفكر التجاري، وبالتالي جاء كرد فعل عن السياسات التي فرضها هذا الفكر من احتكار و ضرائب ظالمة وغيرها من تدخلات الدولة لصالح التجار.

ولقد تأسس هذا المذهب على يد فرانسوا كيسناي (1774/1694) طبيب لويس الخامس عشر انذاك، وكان لهذا المذهب مفكرين اخرين مثل **آن روبير** و **جاك تورجو** (1728-1781)، و **بيير صمويل، و ديبون دي نيمور** (1739 -1817).

وتدور أفكار هذا المذهب حول ما يلي:

- الإصلاح المجتمعي القديم الذي كان الجميع ملتزمين به عن طريق تمييز أصحاب الأراضي، وأن يردوا على هذا المجتمع طموحات وتطفلات الرأسمالية التجارية والقوى الصناعية الصاعدة التي كانت توصف بأنها صعبة المراس وغير ناضجة وفظة.

- وكان الالتزام الأول والمحوري للفيزيوقراطي هو **تجاه مفهوم القانون الطبيعي**، لأنه في رأيهم هو القانون الذي كان من الناحية الجوهرية يحكم السلوك الاقتصادي والاجتماعي، أما قانون الملوك والمشرع فيمكن قبولهما فقط بقدر ما يتسق مع القانون الطبيعي، أو بقدر ما يكون إضافة محدودة إليه.

ويتماشى وجود الملكية وحمايتها مع القانون الطبيعي، ومن ثم تتماشى مع حرية الشراء والبيع أي حرية التجارة والخطوات الضرورية لضمان الدفاع عن هذا المجال، فالحكمة تقضي بترك الأمور تسير فيها وفقا للبواعث والقيود الطبيعية دون تدخل، كما أن القاعدة التي توجّه التشريع والحكم بوجه عام، ينبغي أن تكون "**دعه يعمل دعه يمر**"، لذلك تعد الحرية شئ مقدس عندهم ومن مبادئهم الأساسية نجد:

- الثروة لا يمكن أن تكون معدن و لابد أن ترتبط بالمنفعة واشباع الحاجات (انتاج المادي) لذلك فان الثروة كلها تنشأ في الزراعة بمفهومها الواسع ولا ينشأ شيء منها في أي صناعة أو تجارة أو حرفة أخرى.

- مفهوم الناتج الصافي الذي يعني عند الطبعيين " الفرق بين الانتاج الزراعي الكلي وما يستخدم لأجل هذا الانتاج".

و قد وضع فرنسوا ما يسمى بـ/ "الجدول الاقتصادي"، وهو خاص بتوزيع الناتج الصافي، وقام فيه بتوضيح كيف تتدفق المنتجات من الفلاح إلى مؤجري الأرض أو الملاك ومنهم إلى التجار وأصحاب المصانع وغيرهم من الطبقات العقيمة، وكيف تتدفق النقود _ عبر مسالك متعددة _ عائدة إلى الفلاح.

3- المدرسة الكلاسكية: تعتبر المدرسة الفكرية الكلاسكية وليدة الثورة الصناعية واكتشاف قوة البخار في تسيير الآلات وهي وليدة المصانع الكبيرة والمنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية، كما تمثل بداية وضع الاسس الصحيحة لعلم الاقتصاد و الرأسمالية المبكرة، ويعد ادم سميث (1723-1790) هو مؤسس هذة المدرسة التي ظهر فيها مفكرون وفلاسفة اتسموا بخط فكري يكاد يكون موحد أساسه ما يلي :

أ- **حرية الفرد:** في نشاطه السياسي وحريته في أن يمتلك ما شاء من الثروة المادية التي تنقله الى أعلى درجات المجتمع و حريته في أن يمارس التجارة الداخلية والدولية دون ان تتدخل فيه الحكومة.

ب-**الفرد الوحدة الاساسية في المجتمع:** فتحقيق مصلحته الذاتية هي المحرك للنشاط الاقتصادي (اليد الخفية) متأثرين بنزعة ديكارت الفردية "سعادة الجميع من سعادة الفرد".

و بما ان **آدم سميث** هو مؤسس هذه المدرسة سنلقي النظر على أهم ما جاء به في كتابه: "ثروة الامم" الذي تضمن افكاره الاقتصادية التي بفضلها تأسس النظام الرأسمالي.

- ناقش فكرة تقسيم العمل التي تصل بالانتاجية الى مستواها الأمثل.
- اعتبر كل من الأجور والريع والفائدة عوائد لعوامل الانتاج (العمل، الأرض، راس المال، التنظيم).
- اعتبر راس المال سمة الرأسمالية الصناعية، ونادى بضرورة زيادة تراكمه، ويرى أنّ بدونه ستقف الصناعة الراسمالية.
- انتقد التجاريين والقيود التي وضعوها لذلك كان ينادي بالحرية الاقتصادية ورفع القيود التى وضعوها لتنظيم العلاقات الاقتصادية القومية الأوروبية انذاك، كما نادى بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وان دورها يقتصر في تحقيق العدل في الداخل و حماية المجتمع.
- أما بالنسبة للقيمة، فاعتبر **آدم سميث**، أنّ **العمل مصدر كل قيمة وأساس كل ثروة**، وهو نفس ما جاء به ابن خلدون قبله بقرون.

أما معاصره ونظير فكره، دايفد ريكاردو (1723-1772)، فقد اشتهر بكتابه **"مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"**، الذي اسهم بنصيب كبير في تأصيل مبادئ الاقتصاد السياسي فضلا عن مساهمته في تعميق الفكر الكلاسيكي الرأسمالي و اعلاء شأنه، ومن أفكاره نجد:

- إعلانه في مناقشته للقيمة أنّ: قيمة الشئ هي ما يبذل فيه من عمل.
- نظريته التكاليف النسبية في التجارة الدولية.

– نظريته في الريع التي مفادها: **أولا** أنّ: الريع عائد اقتصادي نظير استخدام الأرض الطبيعة التي لا تنفذ قواها، **وثانيا** أنّ: الريع المرتفع لا ينهض دليلا على كثرة خيرات الأرض، بل على العكس يدل على شح الأرض الطبيعة وبخلها.

– و كل هذه النظريات معروفة في الفكر الاقتصادي المعاصر ولا زالت تدرّس بالجامعات والمعاهد.

4– المدرسة الماركسية: وجدت الأفكار الاشتراكية من الفكر الكلاسيكي موطنا خصبا للانطلاق منه و بناء فكر يقوم على عكس الفكر الحر، ويعد **كارل ماركس** (1818–1883) من ابرز و اهم أصحاب هذا التيار الذي اشتهر بكتاب **"رأس المال"**.

وان كان آدم سميث هو مهندس الرأسمالية فإن **كارل ماركس** هو المشخص لعيوبها و نهايتها المحتملة، فقد أدان بجرأة استغلال النظام الرأسمالي الذي يمنع تدخل الدولة لضبط السوق وموازنتها فهو يرى انه نظام غير انساني يستغل البشر فالبضائع تتراكم و العمل ذاته لا تعتبره الراسمالية سلعة، فتدفع للعامل فقط قيمة المنتج و لا تدفع له مقابل عمله، و بذلك فالرأسمالية تراكم الأموال من خلال استغلالها جهد العامل. كما ستحل الالة محل العامل عندما تتراكم الأموال و يجد العامل نفسه في صراع غير متكافئ مع الآلة.

وقد تجلت افكاره في **نظرية: "فائض القيمة"** التي جاء بها، ومفادها أنّ الرأسمالي بامتلاكه أدوات الانتاج لا يستطيع أن ينتج السلع المطلوبة، وهنا يشترى قوة العامل فى يوم طويل يدفع له المقابل أجرا غير عادلاً !!، حيث لا يتضمن هذا المقابل كل ما أنفقه العامل ويدخل ضمن نفقات العمل، وكان المقابل فقط نتيجة المشاركة فى العملية الانتاجيه، وهنا **ظهر لغز القيمة**، حيث يتجه الرأسمالي إلى استئجار مجهود العامل محرك الارباح الحقيقى، والتى يستحوذ عليها الرأسمالي بالكامل ويعطي للعامل المقدار الضئيل من الارباح، والفرق سماه ماركس قانون فائض القيمة.

وهو **(الفرق بين قيمة السلعة (ثمنها)، و قيمة العمل المبذول في انتاجها)**، اي الفرق بين الجهد المبذول من طرف العامل فى تحقيق الارباح، وبين ما يحصل عليه هذا العامل من اجر مقابل مجهوده الكبير، وهذا الفائض يجد انه لا يحقق العدالة للعامل ويحقق ارباح طائلة للرأسمالي.

و بالاضافة "لنظرية فائض القيمة" التي استعملها ماركس لنقد مبادئ المدرسة الكلاسكية التي تجلت في النظام الرأس مالي، فقد اهتم ماركس **"بالقيمة الاستعمالية للسلعة"**، حيث تمحورت دراسته حول الإنتاج السلعي الرأسمالي فيقول: "النظام الاقتصادي الرأسمالي يظهر كتراكم عظيم للسلع، تحليل السلعة، الشكل البسيط للثروة هي نقطة انطلاق بحوثنا".

فبالنسبة اليه تظهر القيمة الاستعمالية للسلعة في قدرتها على تلبية حاجيه من حاجيات الإنسان و لها شكلان: شكل كمي و شكل نوعي (كيفي)، لا تتحقق القيم الاستعمالية للسلع إلا بالاستعمال أو الاستهلاك، أما القيمة التبادلية ما هي إلا سعر السلعة.

و تجدر الاشارة الى ان كارل ماركس يعتبر أنّ: قيمة السلعة تتحدّد بالعمل المبذول في انتاجه، أي أن اساس القيمة هو العمل.

ومن أهم نظريات كارل ماركس في نقده نجد:

- **نظرية تراكم رؤوس الأموال نتيجة فائض القيمة.**
- **نظرية تركيز الأموال عند الأقلية نتيجة المنافسة الهدامة والاحتكار**: الممارس من طرف الرأسماليين.
- **نظرية التفقير**: الناتجة عن نظرية التركيز التي تعطي مقدرة للرأسمالي للتحكم في الأجور والتخفيض المستمر لها.
- **نظرية الأزمات:** يرى كارل ماركس أن جميع النظريات السابقة ستؤدي لوجود عمال يعيشون تحت الحد الأدنى للمعيشة مما يعني عدم وجود التوازن بين العرض و الطلب و ظهور الكساد و غلق المصانع و طرد العمال، و تتفاقم الأزمة الى أن تطيح بالنظام الرأس مالي.

5- المدرسة الكينزية: يعتبر **ماينارد كينز**(1883-1946)، الرجل الذي أخرج العالم الرأسمالي من أزمته الاقتصادية سنة 1930، التي جاءت انطلاقا من الهزات النقدية العنيفة للحرب العالمية الأولى، ابرزها **التضخم** الذي اصاب بعض دول خاصة المانيا، **تمزق اوصال التجارة ""شللها"**، اختلال **موازين مدفوعات الدول** الكبرى اضافة إلى **خروج الاتحاد السوفياتي من النظام الرأس مالي**، مما أدى لانهيار اسواق الأوراق المالية فاغلقت المصانع و انتشرت البطالة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

و قد اشتهر بكتاب: **"النظرية العامة في النقود و التوظيف و سعر الفائدة""**، الذي الفه كينز سنة 1936 واشار فيه إلى ضرورة تدخل الدولة الرأسمالية واتخاذها اجراءات تدخليه في اقتصادها القومي تهدف الى زيادة الاستثمارات والحد نوعا ما من الادخارات، لمعالجة أزمة الرأسمالية المعاصرة، وبهذا أعلن كينز عن ميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من التدخل للحكومة، وبهكذا نجا النظام الرأسمالي و بدأت الأزمة تنحسر شيئا فشئ.

والفكرة المحورية التي شغلت كينز هي كيفية الخروج من البطالة، وكانت نظريته تتمحور حول **الطلب الفعلى أو الفعّال** (الذي له تأثير على الانتاج و الشغل ومتكون من الاستهلاك العائلي واستهلاك المؤسسات والادارات، و التي تعبر عن الاستثمار) **وليس الطلب الحقيقي**.

وانطلق في تحليله من مبادئ النظام الرأسمالي ان: التوازن يكون انطلاقا من تساوي العرض والطلب **وبالتالي وجود ازمة يعني اختلاف الطلب عن العرض**، ومعنى ذلك أنّ وجود البطالة ترتبط بالنقص الذي يطرأ على هذا الطلب ولحل أزمة البطالة يقترح كينز على السلطات العمومية التدخل لتغيير سلوك الأعوان الاقتصادية (العائلات، والمؤسسات الاقتصادية....) و ذلك للاقتراب من مستوى الشغل الكامل.

فعلى الدولة أن تشجع الاستهلاك وتحرض على الاستثمار وذلك بواسطة سياسات اقتصادية ضريبية و نقدية، **محفزة**، ذلك أنه يرى أنّ الاستثمار له تأثير فعّال على مستوى الشغل ولتحقيق الشغل أو العمالة الكاملة يشجع كينز النفقات العمومية لأنها تؤدي إلى رفع المداخل وبالتالي الإنتاج والنتيجة هي امتصاص البطالة.

المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية و طرق الانتاج فيها

اولا :الأنظمة الاقتصادية :

يعرف النظام الاقتصادي بأنه: "مجموعة المبادئ والأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية، والتي تتضمن اساليب حل مشكلاتها الاقتصادية، واساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، واساليب الادارة الاقتصادية و التخطيط وفقا لتلك الأسس والمبادئ".

وقد شهدت النظم الاقتصادية، عبر التاريخ الإنساني تطوراً كبيراً، وقد اعتمد هذا التطور على معيار الرفاهية المادية التي يقدمها أو ينشدها النظام محل البحث للمجتمع.

وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادى للنظم الاقتصادية عدة تقسيمات انطلاقاً من معايير مختلفة. فهناك **أولاً معيار**: **"النشاط الاقتصادى الغالب"**، والذي يقسم هذا التطور إلى: اقتصاد الصيد، فاقتصاد الرعي والزراعة والتجارة، والصناعة.

أما **الثاني**: فيعتمد **معيار**: **"وسيلة التبادل"**، فيقسم التطور إل،ى مرحلة الاقتصاد الطبيعى أو التقايضى، ثم الاقتصاد النقدى، وأخيراً الاقتصاد الائتماني.

وهناك تقسيم **ثالث** يعتمد على **معيار**: **"حجم ونطاق العمليات الاقتصادية"**، ويقسم التطور إلى: مرحلة **اقتصاد القرية**، ثم اقتصاد **الحضر**، ثم الاقتصاد **الإقليمي**، ثم الاقتصاد **الوطني**، فالاقتصاد **الدولي**.

لكن أهم هذه التقسيمات شيوعاً بين الاقتصاديين هو **الرابع**: الذي يعتمد على **معيار**: **"شكل وطبيعة العناصر الثلاثة المشكلة لأى نظام اقتصادى"**، و هي: القوى الإنتاجية و العلاقات الإنتاجية و المذهب الفكري .

وهكذا يقسم تاريخ النظم الاقتصادية في أوروبا إلى: **مرحلة** النظام **البدائي**، فنظام **الرق**، فالنظام **الإقطاعي**، فالنظام **الحرفي**، ثم النظام **الرأسمالي**، وأخيراً النظام **الاشتراكي**، النظام المختلط.

1- نظام الاقتصادي الرأسمالي النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم على الاسس والاركان التالية:

- **على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج:** والذى يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً، وإن كان منتج سميت المصلحة ربحا، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور.
- **الحرية:** في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي ينص عليه القانون. ويرتكز هذا النظام على مبدأي الملكية الخاصة وحرية التعاقد، ويقتصر دور الدولة على حماية حقوق الأفراد وحراسة مكاسبهم المبنية بالتأكيد على احترام حق الملكية وحرية التعاقد.

أ- خصائص النظام الرأسمالي: يتميز بالخصائص التالية:

أ-1- الملكية الخاصة: أن من أسس النظام الرأسمالي التنظيمية مبدأ الملكية الخاصة أو حق الفرد في تملك الأموال أو الموارد الإنتاجية أو الاستهلاكية ملكية خاصة، أن الدولة هي الأخرى الحق في أن تتملك جانبا من الأموال الموجودة في المجتمع وهو ما يعرف بالملكية العامة لكن الغلبة تكون للملكية الخاصة أو ملكية الأفراد.

أ-2- الحرية الاقتصادية: والتي تضم حرية الاستهلاك، وحرية العمل، وحرية الإنتاج، وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال داخلياً وخارجي حرية التجارة.

أ- 3- الربح: يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي أو بعبارة اخرى المصلحة الخاصة في تحقيق الربح بأقل تكاليف بالنسبة للمنتج، واشباع أكبر قدر ممكن من الرغبات باقل وحدات نقدية بالنسبة للمستهلك.

أ-4- جهاز أثمان: يعد جهاز **الأثمان** المتحكم بقوى السوق (العرض، الطلب)، والأثمان هو الذي يربط بين العرض والطلب فهو الأداة الفعالة لإيجاد التوازن بين الانتاج و الاستهلاك، لذلك الثمن أو الأسعار تقف وراء كل قرارات الوحدات الاقتصادية.

أ-5- المنافسة: يخضع النظام الرأسمالي للمنافسة التي تتحقق بوجود عدد كبير من المشترين والبائعين في السوق الذين يكونون مستقلين تماما، ولا يوجد بينهم تحديد لحجم الانتاج، المبيعات، المشتريات و الأثمان.

ب- تقييم النظام الاقتصادي الرأسمالي: خصائص النظام الراسمالي تتفق و طبيعة البشرية التي تسعى دائما لتملك و سيطرة و الحرية (حرية التملك و الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة) ، و قد ترتب عن ذلك مجموعة من **الايجابيات نذكر** منها :

- تنشيط الحافز على نمو و تراكم الثروة.
- تطور العملية الإنتاجية، وحدوث طفرة عالية في الإنتاج.
- ارتفاع مستو ى المعيشة.
- تؤدي المنافسة الاستغلال الأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع و تحقيق الكفاءة.

أما سلبيات الرأسمالية فنذكر منها ما يلي:

- التوزيع السيئ للملكية الخاصة للموارد وما ينجم عنه من تفاوت اجتماعي بين طبقة أقلية تمتلك الأكثرية من الموارد، وفئة أكثرية لا تمتلك إلا القليل منها.
- كما يؤخذ على الرأسمالية أن ما تدعو إليه **من حريات هي حريات نظرية لا فعلية**، نتيجة لسوء توزيع الدخول وما يؤدى إليه من تفاوت الفرص، **فحرية العمل** غير مكفولة للجميع من الناحية الفعلية حيث يتمتع أبناء الأغنياء بفرص أفضل من أبناء الفقراء في الحصول على المؤهلات العلمية وشغل المراكز الوظيفية العالية وإقامة المشروعات لحسابهم. كما أن **حرية الاستهلاك** حرية وهمية حيث لا يستطيع الفقراء الحصول على السلع التي يمكن أن يحصل عليها الأغنياء.
- يؤدى تركز الملكيات لفرد أو مجموعة من الأفراد إلى قيام الاحتكار(الشركات القابضة أو المتعددة الجنسيات) إذا كذلك انعكاس إرادة الأقلية المالكة لغالبية ثروة المجتمع على السياسة العامة للدولة بما يحقق مصالحها.
- سيادة الاحتكار وليس المنافسة الكاملة كما تدعو إليها أدبيات الرأسمالية ففي ظل المنافسة تنخفض الأسعار بالبداية الى أن يصبح المنتجين الضعفاء غير قادرين على البقاء في السوق أما الأقوياء فيصبحون محتكرين و يضعون الأسعار وفقا لشروطهم.

ت- حل المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي: يعتبر الفكر الرأسمالي أنّ المشكلة الاقتصادية المتمثلة بتعدد الحاجات و ندرة **الموارد** تعالج **بتحقيق التوازن بين الموارد و الحاجات** عن **طريق ترك السوق تلعب دورها**، حيث يتم التوافق بينهما بصورة تلقائية بفعل قوى العرض و الطلب.

و لتوضيح اكثر سنتناول خصائص المشكلة الإقتصادية وفقا للرأسماليين:

- الندرة: و هي من أهم الخصائص، و تتعلق بالندرة النسبية و ليست المطلقة، فالموارد متوفرة في الكون، لكنها تعتبر نادرة بالنسبة للحاجات الإنسانية الكثيرة و المتجددة، لذلك يجب إستعمال أحدث الطرق العلمية والتكنولوجية لتحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات وبأقل التكاليف.

- الإختيار: بما أن الموارد الإقتصادية لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية، فيجب على الإنسان أن يختار إشباع الحاجات الهامة ثم الأقل أهمية، أي ترتيب الحاجات حسب أهميتها وأولويتها.

- التضحية: تقتضي عملية الإختيار التضحية، بحيث إذا إخترنا حاجة معينة فإننا ضحينا بحاجات أخرى في سبيل إشباع هذه الحاجة

ويوجد عدة إنتقادات وجهت لجهاز السعر، من أهمها أنه يشترط وجود سوق المنافسة الكاملة، وهذا يستحيل تحقيقه في الواقع الإقتصادي الرأسمالي.

2- النظام الاشتراكي: جاء النظام الاشتراكي للتصدي لمفاسد النظام الرأسمالي من احتكار ومنافسة هادمة واستغلال الانسان لاخيه الانسان و صولا للازمات الاقتصادية الدورية، لذلك نادى العديد من المفكرين بايجاد نظام اقتصادي أكثر عدالة تأخذ فيه الدولة دورا محوريا تسيطر فيه على الموارد المادية والبشرية، وتقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج، وتوزيع الناتج الاجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار، فالحكومة هي التي تقرر تفاصيل كيفية استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع من أرض وعمل ورأسمال عن طريق خطة مركزية لها طابع الإلزام.

أ- خصائص النظام الاشتراكي :

أ-1- الملكية العامة لوسائل الانتاج: النظام الاشتراكي يتأسس على إلغاء الملكية الخاصة للموارد الإنتاجية و أن الدولة هي المالكة للموارد أو لعوامل الإنتاج المتاحة في المجتمع حيث تقتصر الملكية الخاصة على سلع الاستهلاك أو ما يحصل عليه الأفراد من دخول من عملهم لدى الدولة أو في شركاتها العامة، أو ما يدّخرونه من أموال بشرط ألا تتحول هذه المدخرات إلى أموال عينية إنتاجية.

أ-2- التخطيط الاقتصادي: توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحديد ما يتم انتاجه و ما يتم استهلاكه، يتم كله من خلال تخطيط مركزي أو من خلال السلطة

المركزية، وبعيداً عن آلية الثمن وقوى العرض والطلب، وبذلك يصبح محرك النشاط الاقتصادي و القرارات الاقتصادية لا يرتكز على السوق أو الأسعار بل يغيب السوق في النظام الاشتراكي وتحل محله الخطة الاقتصادية، و مع غياب السوق تغيب مختلف الحريات على كافة المستويات.

أ-3- **تحقيق المصلحة العامة:** يهدف النظام الاشتراكي لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بعيدا عن المصلحة الخاص و معيار الربح.

ب- تقييم النظام الاشتراكي: تتمثل سلبيات وايجابيات النظام الاشتراكي في ما يلي:

ب-1- سلبيات الاشتراكية:

- **لا** تصل الحوافز المادية والمعنوية المقدمة من النظام الاشتراكي لمستوى الربح في النظام الرأسمالي مما يؤدي لعدم المبالاة و التراخي من جانب المسؤولين والمشرفين على بعض المشروعات.
- غياب حرية المستهلك.
- إهدار الموارد الاقتصادية.
- عدم جودة الإنتاج.
- انتشار ما يسمى بالبيروقراطية نظرا لوجود جهاز تنظيمي رقابي لجميع الأنشطة الاقتصادية.

ب-2- ايجابيات الاشتراكية:

- التوزيع المتكافئ في السلطة.
- العدالة في توزيع الدخول بين الأفراد.
- اختفاء الأزمات الدورية و حدوث استقرار في الاقتصاد القومي.
- عدم وجود الاحتكار.

ت-حل المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي:

يرى الاشتراكيين ان المشكلة الاقتصادية تتكون من تناقض بين شكل الانتاج وعلاقات التوزيع الرأسمالية و حلها يكون بقيام الاشتراكية و فيما يلي توضيح مختصر لذلك:

- **شكل الانتاج:** علاقات ظالمة مستمدة من النظام الرأسمالي بواسطة مبادئه التي تصب في مصلحة الأقوياء، و تجعل العامل يعاني من سوء المعيشة و البطالة.
- **علاقات التوزيع:** العامل يشتغل أكثر ما يلزم و ينتج الكثير و لكنه لا يتحصل إلا على اليسير والفائض يذهب الى الرأسمالي (نظرية فائض القيمة).

3- النظام الاقتصادي المختلط: يعتمد هذا النظام على آلية الجمع بين بعض خصائص النظام الرأسمالي و بعض خصائص النظام الاشتراكي، حيث يجمع بين الحرية و التوجيه الكامل، ويتم حل المشكلة الاقتصادية فيه باعتماد جهاز الثمن في بعض جوانبها، و البعض الآخر عن طريق الادارة

والتخطيط المركزي، حيث لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج و لا يهدف لتركيز الانتاج كله بيد الخواص و إنما يعتمد عل اعطاء الخواص نوع من الحرية تخدم مصالحه و مصالح المجتمع.

و من خلال الرقابة و التدخل المباشر للدولة يمنع الاحتكار، ونجد في ظل هذا النظام مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام من اجل الاستفادة من الخبرات الفنية والتخصص لدى القطاع الخاص و الاستفادة من الموارد الكبيرة التي تحوزها الدولة.

من ناحية أخرى يمكن القول انّ من خلال هذا النظام يمكن تلافي العديد من العيوب والإنتقادات التي تتعلق بسوء وعدم كفاءة القطاع العام، اضافة الى انه يساعد في التخلص من الكثير من عيوب النظام الرأسمالي خاصة ما يتعلق بعملية الاستغلال و سوء استخدام الموارد المتاحة، اضافة الى انه يتيح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادي.

و تتم **مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط** بالاعتماد على جهاز الثمن (السوق) في اطار خطة عامة وشاملة تضعها الدولة.

ثانيا : الانتاج و عناصره

1- تعريف الانتاج و مفاهيم اقتصادية المتصلة به:

أ- **تعريف الانتاج:** في القديم عُرف بأنه: "عمل **مادي هدفه خلق الأرزاق بمعنى جعل الأموال صالحة للاستعمال الانساني**".

بينما ذهب الكلاسيكيون بقولهم أنّ: الانتاج ليس مجرد خلق أرزاق، حيث لا يستطيع الانسان خلق شئ من العدم و انما الخلق عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه و تعالى، وعليه يقولون أن الانتاج هو: "**العمل الذي يولد أو يضيف منفعة أو يشبع حاجة انسانية و هو حاصل فكري أو مادي من صنع الانسان يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلبية احتياجات الانسان و رغباته**".

و يعرف علم الاقتصاد المعاصر الانتاج بأنه: "**عملية تحويل مختلف عناصر الانتاج (الأرض، العمل، رأس المال، و التنظيم) الى سلع و خدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمنها**".

و تهدف العملية الانتاجية بالدرجة الأولى لتحقيق منفعة انسانية بتلبية الحاجات الانسانية وتحقيق الوفرة الكافية منها للمجتمع، بالاضافة إلى أنها تسعى إلى تعظيم أرباح المنتج وتحقيق تراكم راس المال، خاصة في ظل النظام الرأسمالي الذي يعد فيه الربح المحرك الرئيسي للعملية الانتاجية.

من خلال هذه التعاريف نجد أن الانتاج يشكل محور كل نشاط اقتصادي، سواء كان ذلك في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، و سواءً كان انتاجا ماديا ملموسا أو انتاجا فكريا، أو خدماتيا، وهذا من زوايا متعددة أهمها زاوية المستهلك و زاوية المنتج و المجتمع و هذا ما يشكل دورة الانتاج.

ب- دورة الانتاج: تمر هذه الاخيرة في أغلب الأحيان بثلاث مراحل نختصرها في ما يلي:

ب-1- مرحلة التداول: وهي عملية انتقال الانتاج من يد الى يد أخرى، وهدف هذا التداول زيادة قيمة المنتوج، فلولا التداول لفقدت الأشياء قيمتها، و كسد كل منتج عند منتجه، الأمر الذي يؤدي الى انعدام الانتاج.

ب-2- مرحلة التوزيع: تكمن أهمية التوزيع في زيادة الانتاج، كونه العامل الذي يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات بالتالي تحقيق الهدف من الانتاج.

ب-3- مرحلة الاستهلاك: وهي المرحلة النهائية لكل منتج حيث يتحقق من خلالها الهدف الأسمى للإنتاج و هو تلبية حاجات الانسانية التي تؤدي الى استمرار الحياة و تقدمها.

2- عناصر الانتاج: تمثل عناصر الانتاج كل ما يساهم في العملية الانتاجية، ونقسم إلى ثلاثة عناصر اساسية وهي: (الأرض، العمل، ورأس المال)، و بتطور وتقدم الفكر الاقتصادي ظهر عنصر التنظيم و فيما يلي سنتناول هذه العناصر بنوع من التفصيل.

أ- **الأرض أو الطبيعة:** يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن للإنسان دخل في انتاجها و يسميها البعض الأرض، وهي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده وعرفها الانسان منذ وجوده عليها، فأمدته بضروريات الحياة و زودته بما يحتاجه فكانت المصدر الرئسي للإنتاج.

و من المعلوم ان التجاريين حيدوا الأرض كمصدر لانتاج الثروة، أما الطبيعيين فاعتبروا الأرض المنتج الوحيد للثروة.

بينما اعتبر ابن خلدون أنّ الطبيعة عنصرا منتجا يساهم بشكل كبير في العملية الانتاجية واكتشف قوانين الريع بانواعه، وأكد على ضرورة العمل لاستخدام منافع الطبيعة، وقد أكد آدم سميث فيما بعد ما توصل اليه ابن خلدون قائلا: " انّ: الطبيعة (الزراعة) تشارك أيضا في خلق القيمة وتعمل مع الإنسان، ورغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات الاّ أنّ منتجاتها تمتلك قيمة تماما مثل ما تمتلك منتجات أكثر العمال أجرا".

ومع تواتر الثورات الصناعية توطد دور الأرض في عملية الإنتاج ولكن ليس من جانب الأنشطة الزارعية، و انما من جانب الأنشطة التي تعتمد على مواد خام معدنية و وقود أحفوري، فمع تصاعد اقتصاد الطاقة و التصنيع المعدني والكيميائي ارتفع الأثر الاقتصادي للموارد الطبيعية على النمو الإقتصادي، وبالإضافة إلى الأهمية لاقتصادية لرصيد الموارد الطبيعية فإن دور الأرض في عملية

الإنتاج لا يقتصر فقط على الناتج الحيوي أو الخام المعدني والوقود الأحفوري، و يمتد في معناه ليشمل كل العناصر الطبيعية التي تؤثر في عملية الإنتاج كالوظائف الطبيعية والمناخ والتشكيل الطبيعي للتضاريس اليابسة والمسطحات المائية بالإضافة إلى موقع تلك الأرض من أسواق العرض والطلب العالمي.

فالمناخ القاسي أو الملوث يخفض من قدرة العمل ويطرد التنظيم، كما أن الأرض الجيدة القريبة من الأسواق ترفع القيمة والأرض الرديئة أو البعيدة عن الأسواق تؤثر على الناتج، وبالرغم من أصالة الأرض كعامل إنتاج بالأدب الإقتصادي، إلاّ أنّ هذا الخير كان يميّز بين مصطلح رأس المال وبين موارد الأرض باعتبارها هبة الطبيعة.

ومع بدايات القرن العشرين تحول مفهوم إصطلاح "رأس المال" إلى مفهوم أصل يساهم في عملية الإنتاج، وبدأ الإتجاه نحو رسملة الأرض و ظهر مصطلح "رأس المال الطبيعي"، الذي يعرّف على أنه: "مجموع الموارد والوظائف الطبيعية التي تسهم في ظهور الناتج".

حيث تتمثل الوظائف هي الخدمات التي تقدمها الطبيعة كعمليات تجديد المياه والمواد الحيوية والعضوية، أما الموارد فهي الرصيد المتاح من الموجودات الطبيعية التي تنقسم إلى أربع فئات رئيسية وهي: الهواء والماء بما يتضمن من أحياء وموارد والأرض بما تتضمن من مواد وتضاريس، وهي جميع البيئات الطبيعية التي تنشأ عن الماء والهواء والأرض كالنباتات والحيوانات.

وينقسم رأس المال الطبيعي إلى رأس مال طبيعي متجدد ورأس مال طبيعي غير متجدد.

ب- العمل: يقصد بالعمل الجهود الجسمية والعقلية التي يجريها الانسان على الأشياء لينشئ بها منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل و ينقسم بحسب الفكر الرأسمالي الى:

ب-1- العمل الجسمي: الذي تقوم اليد بأكبر نصيب من مظاهره، ولهذا يسمى بالعمل اليدوي.

ب-2- العمل العقلي: و من أهم مظاهره في الانتاج العمليات الاختراعية.

ب-3- العمل الاداري أو التنظيمي: و هو الذي يشرف على الأعمال الانتاجية المباشرة فينظمها و ينسقها و يضع كل منها حيث يحقق الغاية المقصودة من أقرب سبيل.

ت- رأس المال:

ت-1- مفهوم راس المال: نجد له مفهوم متنوع بين المجالات التالية:

- **المفهوم القانوني لرأس المال:** رأس المال في العرف القانوني هو: "مجموعة الحقوق التي تكون لشخص على مجموعة من الأموال، كحق الدائنية أو حق الملكية أو حق المساهم في شركة المساهمة، فكل مساهم يملك جزءًا من رأس المال وجزءاً من الأرباح".

ويتضح من ذلك أن رأس المال القانوني يستمد وجوده من تنظيم قانوني يسمح بقيام الحقوق على الأموال بطريق مباشر أو غير مباشر. ويسمح رأس المال القانوني لصاحبه بالحصول على دخل بدون عمل.

– **المفهوم المحاسبي لرأس المال:** هو مجموع القيم النقدية لأصول المشروع مطروحاً منها حقوق الغير على هذه الأصول.

– **المفهوم الاقتصادي لراس المال:** في العرف الاقتصادي، لرأس المال أهمية كبيرة في العملية الانتاجية و لكن لا يمكن وجوده دون وجود الطبيعة والعمل البشري، ويطلق رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الانساني واستخدمت في انتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل.

ت–2– أنواع رأس المال: هناك عدة تقسيمات لرأس المال حسب المعايير التالية:

ت–2–1– بالاستناد إلى معيار النوع: ينقسم الى:

- **مصنوعات انسانية:** تستخدم في العملية الانتاجية أو في الحصول على دخل: ابرة الخياط، قلم كاتب عمومي، امواس الحلاقة.....الخ
- **مواد أولية:** انتجها العمل الانساني و استخدمت في انتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل : كالغلال التي يبذرها الزراع في حقله، القطن الذي يستخدم لصنع الأقمشة... و ما الى ذلك.
- **النقود و الأوراق المالية:** التي تستخدم في الانتاج و في الحصول على دخل كأسهم الشركات و سنداتها، المال الذي يودع بفائدة و النقود التي تقرض برح و فائدة.

ت–2–2– بالاستناد إلى معيار الثبات والدوام: ينقسم رأس المال الى:

- **راس المال الثابت:** ما يستخدم أكثر من مرة في العملية الانتاجية أو في الحصول على دخل.
- **رأس المال المتداول:** وهو ما يستخدم مرة واحدة في العملية الانتاجية كالقطن الذي يصنع الأقمشة و الأجور التي تدفع للعمال.

و تجدر الاشارة الى أن الفكر الرأسمالي يعتمد التقسيم الرباعي لعناصر الانتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) اكثر شهرة فيه، بينما رواد المدرسة الكلاسكية يعتمدون على التقسيم الثلاثي (الأرض، العمل، رأس المال).

في حين أنّ الاقتصاديون المعاصرين يعتمدون على التقسيم الثنائي حيث يعتبرون التنظيم نوعا راقيا من أنواع العمل يدخل ضمن العمل العقلي، و يجدون أنّ الأرض و راس المال يصعب التمييز بينهما فيدخلون الأرض ضمن رأس المال و يصبح تقسيمهم يضم (رأس المال، العمل).

أما بالنسبة للنظام الاشتراكي فيعد العمل عنصر الانتاج الوحيد، لأنه هو الذي يقوم بالعمليات التي يترتب عليها ايجاد منفعة و هو محور النشاط الانساني كله، ذلك انّ هذا التأصيل النظري، لهذا النظام

لا ينفي الوجود الضمني لعناصر الانتاج الأخرى به فمثلا التخطيط الذي تقوم به الدولة الاشتراكية ماهو الا مظهر من مظاهر التنظيم، و الحصول على ريع الأرض ايضا، والفوائد المقبوضة من رؤوس الأموال المودعة بالبنوك بالدول الاشتراكية عبارة عن رأس مال و غيرها من مظاهر تواجد عناصر الانتاج الأخرى بالنظام الاشتراكي.

المحور الرابع : الاقتصاد الاسلامي

أولا/ ماهية الاقتصاد الاسلامي: لفهم طريقة عمل الاقتصاد الاسلامي لابد من تناول تعريفه وتحديد أركانه الأساسية .

1- تعريف الاقتصاد الاسلامي: هناك العديد من التعاريف للاقتصاد الاسلامي نذكر منها:

يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه:" ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة الى تكبيل حرية الفرد أو إيجاد اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة".

كما يعرف كذلك بأنه: مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة، وهو البناء الاقتصادي الذي يُقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر.

أيضا يقصد بالاقتصاد الإسلامي: إدارة المعاملات الاقتصادية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الكلية وفى إطار المعاصرة، مما يحقق أقصى تنمية ونماء وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والدخول.

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا اختصارا أنّ الاقتصاد الاسلامي هو: **الاقتصاد القائم على العقيدة الاسلامية التي أحكامها قادرة على مسايرة كل عصر و اشباع حاجات و ميول الانسان.**

2- أركان الاقتصاد الاسلامي (مبادئ): يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة أركان:

أ- **الملكية المزدوجة:** يقصد بها الجمع بين الملكية الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة المتمثلة في الملك المشاع لأفراد المجتمع، و بذلك يقوم الاقتصاد الإسلامي على تلك الملكيتين معا في آن واحد، ويحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكناً، أما لو حصل التعارض فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

و من مجالات الملكية الجماعية و مصادرها نجد: الأوقاف الخيرية، المعادن، الزكاة، الجزية، المعادن.....الخ"، أما من مجالات الملكية الخاصة و مصادرها نجد " البيع و الشراء، العمل بأجر للآخرين، الصناعة والاحتراف، الوصايا، الإرث، الزراعة.....الخ ".

ب- الحرية الاقتصادية المقيدة: تقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع.

والنظام الإسلامي يخالف النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية فمنع الناس من التملك، وبالتالي فقد كرس الاسلام الحرية الاقتصادية لكنها مضبوطة، حيث قيّدها بالشروط الآتية:

ب-1- أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً: فالقاعدة الشرعية أنّ؛ الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد واسعة، ولكن بشرط أن لا تخرق نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي مثل : الربا، الغرر، القمار والميسر و الاحتكار.

ب-2- أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة ورعايتها: وذلك بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع، مثل ما فعله النبي (صلى الله عليه وسلم) حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار، إلا رجلين فقيرين، وذلك لكي يقيم التوازن بينهم.

كذللك نجد ما فعله عمر رضي الله عنه، عند بيعه السلع المحتكرة جبراً من محتكريها بسعر المثل.

ب-3- تربية المسلم على أن يوثر مصلحته لمصلحة غيره: فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر بالآخرين، عملا بالحديث الشريف: ((لا ضرر ولا ضرار)).

ويعود سبب أو مبررات تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية إلى ما يلي:

- أنّ المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل، وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم.
- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة.
- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب، والضرائب عند الحاجة الماسة إليها.

ج- التكافل الاجتماعي: من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانيات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال، وبالتالي سيكون هناك أفرا في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية نجد في تعاليم الاسلام الكثير من الاحكام التي شرعت لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع منها:

- الزكاة لسد حاجات المعوزين.

- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات.
- الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته.
- النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين.
- تشريع الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة عيد الفطر والأضاحي والعقيقة وغيرها.

واضافة إلى هذه الأركان نجد أنّ الاقتصاد الاسلامي قد وضع وشرع " **نظام العقاب أو الجزاءات**"، التي تحمل طابع الردع لمن يسبب الأذى للمجتمع، وتحقق الحماية لحقوقه، ولم يستثنى المال من هذه الحماية، فنجده عز وجل قال بعد بسم الله الرحمن الرحيم: "والسارق و السارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله و الله عزيز حكيم"، سورة المائدة آية 38.

3- خصائص الاقتصاد الإسلامي كنظام اقتصادي: لإقتصاد الإسلامي عدة خصائص تميّزه عن الإقتصاد الوضعي، وفيما يلي أهم هذه الخصائص:

أ- **الإستخلاف** : يعتبر المال وسيلة و ليس غاية، و الإنسان مستخلف على هذا المال، تصديقا لقول الله تعالى: **(امنوا بالله و رسوله، وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين امنوا منكم و أنفقوا لهم أجر كبير)**، سورة البقرة آية 143.

لذلك فإن ملكية المال في الاسلام مربوطة بأهداف سامية لما فيه خير للإنسان وإصلاح للمجتمع، و رضا لله، كما أنها مقيدة بشروط محددة، كوجوب الحصول عليه بطرق مشروعة و أن يتم استخدامه فيما يحل له، مما يعمل على تنظيم الدورة الاقتصادية بكاملها، إنطلاقا من الإنتاج إلى غاية التوزيع.

ب- التكامل والشمول: يرتبط الإقتصاد الإسلامي بكافة الأنظمه الدينية والإجتماعية والسياسية، بحيث تتكامل هذه النظم فيما بينها لتقدم حلولا شاملة للحياة، وفي هذا السياق يتصل النظام الإقتصادي الإسلامي بما يلي:

ب-1- يتصل الإقتصاد الإسلامي بالعقيدة الإسلامية: التي ترتكز على أنّ الله عز و جل مالك الملك و له الحكم.

ب-2- يتصل الإقتصاد الإسلامي بالعبادات: فمثلا عبادة الزكاة فرضت أو تهدف لرعاية الفقراء و المساكين.

ب-3- يتصل ويرتبط الإقتصاد الإسلامي بنظام المعاملات المالية: إذ شرع ما يحفظ المال من أي إعتداء فردي أو جماعي.

ت- الإرتباط بالقيم الأخلاقية: يتميز الإقتصاد الإسلامي بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الإقتصاد الوضعي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية و وسائل إشباعها بغض النظر عن سياقها الأخلاقي، لذلك يعتمد الإقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية، وله نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة لا غاية، و أنه ميدان إستخلاف لا إستقلال.

أما بالنسبة للعمل فإنه يربطه بأهداف سامية تجعله عبادة و تنظم حقوق و واجبات العمال، و من صور القيم الاخلاقية منع المالك من إستعمال ماله فيما يضر بالغير، و تحريم تنمية المال بالربا، وكذلك تحريم الغش و الإحتكار و الإكتناز و النهي عن التبذير و التقتير.

ث- إقامة توازن بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع: الإقتصاد الإسلامي وسطي تتوازن فيه المصالح ولا تتضارب، يقول تعالى: وكذلك جعلناكم أمة وسطا) ، سورة الحديد آية 07.

ويتم ذلك من خلال تقرير حرية التملك وحرية العمل، مقابل تقييد الحقوق الفردية بما يضمن تحقيق المصالح العامة، من خلال إقامة ملكية عامة، فتتلاقى مصالح الجماعة مع مصالح الفرد.

يقول النبي صلى الله عليه و سلم: ترى المؤمنين في تراحمهم و توادهم و تعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى) .

ثانيا : نظرة الاقتصاد الاسلامي للمشكلة الاقتصادية و عناصر الانتاج:

1- الاقتصاد الاسلامي و المشكلة الاقتصادية: يرى الاقتصاد الاسلامي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الانسان نفسه (انحراف السلوك الانساني)، فكسل الانسان عن العمل الصالح الجاد والمستمر واستسلامه لشهواته واهماله لاستثمار الطبيعة التي تتسم بالوفرة لا الندرة كما يفترضون، وكذلك ابتعاد الانسان عن التعاليم الاسلامية بتعامله بالربا و أكل أموال الناس بالباطل وبالغش والاحتكار و التدليس، و كذا اسرافه في الانفاق و طلبه للخبائث وعدم احترام سلم أولوياته، يؤدي للتخلف وعدم تحقيق التنمية و وقوع الأزمات.

و كذلك تكبر الانسان نتيجة تقدمه الاقتصادي و طغيان المال على نفسه يؤدي لضعف الانتاج وسوء التوزيع، و لحل المشكلة لابد من تقويم السلوك الانساني من النواحي التالية:

- اصلاح ذاته وذلك بالاستقامة والاخلاص في العمل و اتقانه و الارتقاء به الى مصاف العبادة، والابتعاد عما يضر الروح و العقل والجسد.
- الابتعاد عما يفسد الطبيعة ويعمل على اختلالها، ومحاولة استغلال مواردها الاستغلال طبيعيا، والاستفادة القصوى من منافعها التي لا تحصى.
- التخلي عن ظلم الانسان لأخيه الانسان، و تعميم مبدأ التعاون و التضامن.

2- نظرة الاقتصاد الاسلامي لعناصر الانتاج: يقسم فقهاء الاقتصاد الاسلامي عناصر الانتاج تقسيم ثلاثي يضم (الأرض، العمل، و رأس المال) كعناصر يتركب منها الانتاج في الاقتصاد الاسلامي وقد بنيت آراؤهم بعد اخضاع هذه العناصر للأصول الاسلامية العامة والاقتصادية الخاصة، اضافة لمؤشريين اثنين هما:

أ- عناصر منتجة: أي لديها القدرة على المساهمة في العملية الانتاجية و تكوين ثروة ما، أو المساهمة في تكوين قيمة تبادلية.

ب- قدرة العناصر على توليد دخل أو عائد: لقاء المساهمة في العملية الانتاجية أو عملية تكوين القيمة التبادلية، و قد قاموا بتنحية التنظيم استنادا للمفهوم الشامل للعمل في الفكر الاسلامي الذي يعد كل جهد أو عمل مشروع مادي أو معنوي أو مؤلف منهما معا، من أدنى الأعمال النافعة رتبة الى أعظمها شأنا كرئاسة الدولة مع مراعاة التفاوت بينهما في النوع و المقدرة المؤهلة لها، و بهذا المفهوم يتسع عنصر العمل لعنصري الانتاج والتنظيم.

كما نجد كذلك التقسيم الثنائي لعناصر الانتاج في الاقتصاد الاسلامي (العمل و راس المال)، فنجد منهم **من يضم الأرض ضمن عنصر رأس المال** لانها تحتاج للعمل الانساني لتصبح رأس مال.
و منهم **من يستند الى مفهوم الربح** مؤيدين رأيهم بصيغة **المضاربة** و هي عقد بين اثنين يقدم أحدهما مالا و الأخر عملا و يقتسما نتيجة العملية الانتاجية، اذا كان ربحا حسبما اتفقا، واذا كان خسارة، يخسر العامل عمله و صاحب المال ماله.